



المراسلة رقم 356 / 2019

تونس في 27 فيفري 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الثقافية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية طلبة معهد تونس للترجمة المرسمين بالسنة الأولى ضمن الماجستير المهني في الترجمة الفورية و الترجمة التحريرية

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني شكاية من بعض طلبة معهد تونس للترجمة المرسمين بالسنة الأولى ضمن الماجستير المهني في الترجمة الفورية و الترجمة التحريرية يتساءلون فيها حول الوضعية القانونية لهم خاصة بعد علمهم خلال ندوة صحفية بتاريخ 3 ماي 2017 بقرار تعليق التكوين و أن وجودهم في المعهد يعد غير قانونيا.

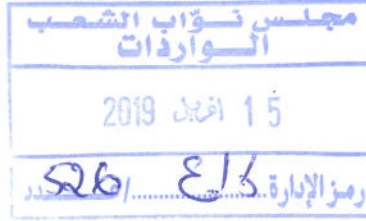
الرجاء التفضل بالتوضيح

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 2019/04/10



11 أبريل 2019

03612

وزير الشؤون الثقافية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الرد على سؤال كتابي توجه به النائب السيد ياسين العياري حول وضعية
طالبة معهد تونس للترجمة المرسمين بالسنة الأولى ضمن الماجستير
المهني في الترجمة الفورية و الترجمة التحريرية.
المرجع: مراسلتكم عدد 719 المؤرخة في 08 مارس 2019

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي تقدم به
النائب السيد ياسين العياري حول "وضعية طالبة معهد تونس للترجمة المرسمين
بالسنة الأولى ضمن الماجستير المهني في الترجمة الفورية والترجمة التحريرية"،
يشرفني إفادتكم أن معهد تونس للترجمة باعتباره مؤسسة راجعة بالنظر لوزارة
الشؤون الثقافية لا يحق له قانوناً القيام بالتكوين الإشهادي وليس من مشمولاته
تسليم شهادات علمية مهما تكن، ماجستير أو غيره من الشهادات، بل إن الاستمرار في
التكوين الإشهادي الذي بدأته الإدارة العامة السابقة عمل غير قانوني إذ لا يوجد
أي نص قانوني ينظم هذا التكوين الإشهادي ويشرع له.

وقد قام معهد تونس للترجمة بمساع عديدة لحل الإشكال بالرجوع إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي أفادت بأن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هي الوحيدة المخولة قانونا تسليم الشهادت العلمية العليا، وقد تم تبليغ الطلبة بذلك ووافاهم المعهد بجميع المستجدات والمساعي التي قام بها بالتنسيق وإشراف الوزارة كما تم تدارس هذا الموضوع في إطار المجلس العلمي للمؤسسة ومجلس المؤسسة إضافة إلى هياكل جامعية وبصفة أخص جامعة تونس وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس غير أن النتيجة كانت واحدة وهو عدم قانونية التكوين الإشهادي بمعهد تونس للترجمة بما حتم عدم مواصلته.

وقد تم إعلام الطلبة بالوضعية غير القانونية عن طريق ندوة صحفية بتاريخ 03 ماي 2017 وتم عقد جلسات معهم في الغرض بمعهد تونس للترجمة حيث تم التهاور معهم وبيان عدم قانونية التكوين وقد أقر الطلبة بذلك في المصاحيب التي وردت علينا كما ذكروا حسن تفاعل الإدارة العامة للمعهد ورغبتها الواضحة في تسوية الوضعية القانونية للتكوين، كما ضمن الطلبة في مصاحيب هذه المراسلة مقترح "تفعيل الاتفاقية المبدئية مع المدرسة العليا للمتربين الشفويين والتحريريين بباريس (ESIT)" وهو اقتراح غير قابل للتحقيق باعتبار أن هذه الاتفاقية غير قانونية وباطلة أصلا.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

وزير الشؤون الثقافية

محمد زين العابدين